العدد (1810) السنة السابعة - الثلاثاء (1) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

العراق في الإعلام العربي والعالمي

إذا أردت أن تعرف ماذا يحدث في المنطقة عليك أن تعرف ماذا يحدث في العراق

كتابة على الحيطان

المـــاضـــي حـــلـــيـــف الـــعـــرب...

عامر القيسي

برغم كل المتغيرات في المشهد السياسي العراقي منذ الاطاحة بالدكتاتورية الصدامية وحتى اللحظة، ما زال الخطاب الاعلامي والسياسي العربي نائما على فراش التنظيرات الجاهزة،من الفطاحل القومجية الذين لايعرفون العيش الا في الماضي. فالعراق بالنسبة لهم ما زال محتلا، رغم الاتفاقية الامنية التي وقعها العراق مع اميركا بموافقة مجلس النواب العراقي وهو ممثل الشعب، رغم وجود معارضة لايستهان بها داخل المجلس ضد توقيع الاتفاقية الستراتيجية. ومازال الخطاب العربي الاعلامي والسياسي يتحدث عن صراع سني شيعي أو عربي كردي، وكأنهم لايعرفون ان رئيس الجمهورية كردي لاول مرّة في تأريخ المنطقة، وان الكتل السياسية التي شاركت في انتخابات آذار الماضي ٢٠١٠، فيها كل الموزائيك العراقي من سنة وشيعة واكراد وعرب وتركمان ومسلمين ومسيحيين وصابئة. ما زال الخطاب العربي السياسي والاعلامي، يتحدث للاسف،عن عاصمة منقسمة الى قسمين لطائفتين مختلفتين، وعن مناطق معزولة، وعن قتل طائفي وقومي وعنصري وعن تهجير متواصل ومتصاعد. مازال هذا الخطاب هو السائد، لكتاب لايريدون ان يروا شيئا على الأرض، لايريدون أن يروا اية متغيرات في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية العراقية. ربما في عمود سابق حمّلت السفارات العراقية وبعض الفضائيات مسؤولية القصور أو تشويه صورة المشهد السياسي العراقي، لكن هذا التحميل، هو صراحة نصف الحقيقة، لان النصف الآخر منها، هو ان هناك اعلاميين وسياسيين عرب، لايريدون ان يروا شيئا، حتى لو قدمت لهم اكثر الدلائل اقناعا حتى للمجانين، ذلك لأنهم بكل بساطة، لايريدون ان يروا الا الماضي، وهي عقلية سببت الكثير من العوق في حياتنا، لانها عقلية إرادوية، اي انها تلوي الواقع ليناسب عنق الزجاجة. وهي نفس العقلية التي بقيت تنظر الى دولة اسرائيل باعتبارها زائلة وان الطريق الوحيد امام اليهود هو طريق البحر، وكانت صدمة حرب الايام الستة، كافية للاطاحة بوعي البعض، والتمسك اكثر بالخطاب البائس عند البعض الآخر، والتشبيه، منطلق من اننا انتجنا صدمة الانتخابات في الواقع العربي الاستبدادي الظلامي، انتجناها أكثر من مرّة،ووجهت نفسها الى العقليات الجامدة، التي لاتعرف من العراق،غير مرحلة القتل الطائفي، أو حقيقة لاتريد ان تعرف اكثر من ذلك، ولا تريد ان تعرف ان القوات الاجنبية تلملم أوراقها وتنسحب كما يقول الراحل نزار قباني.

ورغم وضوح المشهد العراقي،الا ان هذا النمط من الإعلام ظلّ يرحل رؤيته من أزمة الى أزمة، فإشكالية الاتفاق على شكل الحكومة المقبلة، هو من وجهة نظرهم صراع بين السنة والشيعة، وتحديد صلاحيات رئيس الوزراء، صراع بين العرب والاكراد. وهكذا ديدنهم ورؤيتهم واسلوب إنتاج خطابهم. فهل نقول نحن السبب. الى حد ما، نعم، لاننا لو أسرعنا بتشكيل الحكومة لالقمنا الافواه وتخلصنا من أمراض هذه العقليات التي ما زالت تتحدث بلغة البحر من ورائكم والعدو من أمامكم!!

العـــراق: فرص التفاهم على حـــلّ الأزمـــة الحكومية تتقـــدم بثبات

الأسبوع العربي

إبراهيم بيرم

مع قرب مصادقة المحكمة الاتحادية على نتائج الانتخابات العامة في العراق والذي من شأنه أن يضع حدا نهائيا لكل الجدال والسجال حول الانتخابات والنتائج التي افرزتها صناديق الاقتراع، بعد ان انتهت عملية الفرز اليدوي لنتائج العملية الانتخابية في بغداد في الاسبوع الماضي من دون أي تغيير في المحصلة الأولى لهذه الانتخابات ومع ترجيح عدد من السياسيين العراقيين انعقاد الجلسة الأولى للبرلمان العراقي الجديد في مطلع الشهر المقبل بدأ زعماء الكتل والائتلافات العراقية أمام تحد جديد وفي مواجهة ضغط آخر يفرض عليهم حث الخطى للاسراع في استيلاء حكومة الشراكة الوطنية التي وعدوا جمهورهم بها بعد وقت قصير على صدور نتائج الانتخابات العامة الأخيرة قبل نحو أقل من ثلاثة أشهر.

فقد هؤلاء ما كان في حوزتهم من أوراق ومواد تجعلهم يتمهلون في التفاهم على السبل الأيلة إلى ولادة الحكومة التي ينتظرها العراقيون على احر من الجمر، ويتأنون ويأخذون وقتهم في ممارسة مناوراتهم والقيام باتصالاتهم ومفاوضاتهم المباشرة وغير المباشرة في سبيل بلوغ هذه الغاية. وبناء على ذلك تكثفت في الاسبوع الماضي بشكل ملحوظ تحركات القوى السياسية المعنية بمسألة تأليف الحكومة علها تخرج من أزمة الفراغ الحكومي والسياسي الحاصل، وعلها تجد حلا لـ"العقدة" الحالية التي ما زالت تحول دون ولادة الحكومة الجديدة وهي عقدة من سيكلف ليكون في سدة رئاسة هذه الحكومة.

وابرز مظاهر هذا الحراك كان في الدعوة التي وجهها الرئيس العراقي جلال طالباني إلى رؤساء الائتلافات والكتل النيابية للاجتماع حول مائدة غداء أقامها، ولم تكن الغاية من هذه الدعوة التي كان لافتاً غياب رئيس الكتلة العراقية إياد علاوي عنها، سوى تقريب وجهات النظر المتباعدة بين الأطراف المعنية. والواضح أن ركني التحالف الكردستاني أي طالباني ومسعود بارزاني، قد بدأ في الآونة الأخيرة تحركا مميزا ولافتا في سبيل المساعدة على تأليف الحكومة العراقية، خصوصا بعدما أطمأنا إلى أن رئاسة الجمهورية في العراق. ستكون ثانية من نصيب التحالف الكردستاني وعبر شخص طالباني أيضاً.

فتح الأبواب

ولذا، ففيما كان طالباني يقوم بدور فاتح الأبواب الموصدة بين الأطراف السياسية بغية بعث الحياة في عملية تأليف الحكومة، كان بارزاني يعلن وللمرة الأولى في تصريح صحافي ضرورة إعطاء رئيس الكتلة العراقية علاوي فرصته في تأليف الحكومة الجديدة، كون ائتلافه قد حصد أكثرية ولو متواضعة من المقاعد البرلمانية.

وفيما كانت المراجع الدينية الكبرى في العراق، ترفع الصوت العالي مجددا محذرة من مغبة تأخير تاليف الحكومة العراقية، كان علاوي يقصد النجف الاشرف مقر المرجعيات الروحية العليا ويجتمع للمرة الثانية خلال فترة قصيرة بالمرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني ليقف على رأيه في موضوع الإسراع في تأليف الحكومة المنتظر ولادتها.

وحسب المعلومات الواردة من العراق فإن زيارة علاوي لمرجعية النجف العليا تأتي:

١. بعد ورود معلومات وتصريحات تتحدث عن أن مرجعيات النجف تمارس مع إيران ضغطا لتوحيد الائتلافين الشيعيين الأكبرين أي ائتلاف دولة القانون بزعامة المالكي والائتلاف الوطني بركنيه التيار الصدري والمجلس العراقي الأعلى بغية تمهيد الطريق أمامهما لتسلم عملية تأليف الحكومة العراقية.

٢. بعد تصريحات عدة منسوبة سابقا لمرجعية علي السيستاني أعلنت عن رغبتها برؤية حكومة شراكة وطنية في بغداد بأسرع وقت ممكن تتمثل فيها كل القوى والمكونات العراقية وأن السيستاني لن يبارك أي تشكيلة حكومية لا تراعي هذا الشرط.

المحاولة الأخيرة

وفي كل الأحوال يبدو جلياً إن علاوي يخوض غمار محاولاته الأخيرة لتحقيق الهدف الذي جاهر بإعلانه وهو حقه في تشكيل الحكومة العراقية، كون كتلته أيضاً تضم بين جنباتها اكبر تمثيل للسنة العرب، حتى أنها تكاد تكون الممثلة الحصرية لهذه الشريحة الكبرى من شرائح المجتمع العراقي.

وما جدد الأمل في نفس علاوي للعمل على مطالبه بما يعتبره حقاً دستورياً تطور أساس، وهو إخفاق ائتلاف القانون بزعامة المالكي والائتلاف الوطني بزعامة عمار الحكيم في التفاهم على تسمية رئيس الوزراء برغم تأليف لجنة مهمة من الطرفين عقدت أكثر من اجتماع لهذه الغاية خصوصاً في أعقاب الإعلان عن إنهما في طريقهما إلى التحالف سياسياً لمواجهة المرحلة المقبلة، والإمساك بناصية العملية السياسية. وما شجعه أيضاً هو الكلام الذي أطلقه القيادي الكردي مسعود بارزاني عن ضرورة إعطاء الفرصة لعلاوي لتأليف الحكومة، فضلاً عن معلومات أشارت إلى إن واشنطن هي أيضاً في وارد ممارسة الضغوط السياسية في العراق لتأمين وصوله (أي علاوي) إلى منصب رئاسة الحكومة في بغداد. ومن البراهين والأدلة التي تؤكد إن علاوي ما برح يقيم على أمل إن يبلغ المنصب الذي يطالب به ويعتبره حقاً مكتسباً، هو رفضه الاجتماع بالمالكي، علماً انه كان من الذين دعوا إلى عقد مثل هذا اللقاء مراراً وتكراراً وتحمسوا له، وذلك لأنه رفض الالتزام بشرط طالب به ائتلاف دولة القانون لتحقيق عقد هذا الاجتماع، وهو ان تعلن الكتلة العراقية مسبقاً التخلي عن المطالبة بأن تكون رئاسة الحكومة من حقها.

جولة حوار

وهكذا يبدو واضحاً إن أمر تأليف الحكومة في العراق ما زال في مربعها الأول، فلا التفاهم السياسي بين الائتلافين وإعلانهما التحالف ليصيرا معا اكبر كتلة في البرلمان العراقي الجديد، فتح الأبواب على مصاريعها أمام إزالة عقدة التأليف الحكومي، ولا حقق للمالكي الهدف الذي مابرح يتمسك به اشد التمسك، وهو العودة إلى المنصب الذي مازال يشغله منذ نحو ٤أعوام، ولا الرهانات والمفاوضات وزيارة العواصم المعنية والمحيطة والاستنجاد بالعالم قد قربت السبل أمام علاوي للعودة إلى المنصب الذي شغله سابقاً في عام ٢٠٠٤ لفترة قصيرة.

وحيال الخلاف المستمر على من يشغل رئاسة الحكومة العرقية الجديدة يبقى العراق بلا حكومة أصلية تسير شؤونه وتمضي قدماً في العملية السياسية حتى نهايتها المرجوة.

وأمام هذا الوضع فان المتابعين عن كثب للشأن العراقي يتوقعون حصول الآتي خلال الأيام القليلة المقبلة:

أولاً: أن تشهد هذه الأيام جولة جديدة من الحوارات الجدية بين القوى السياسية الفائزة في الانتخابات النيابية للتعجيل في ترجمة التفاهمات التي جرت.

ثانياً: أن تبدأ بجدية عملية البحث عن شخصين آخرين غير المالكي وعلاوي لتولد الحكومة الجديدة على يديه، وخصوصاً وان ثمة اعتراضاً من داخل الوسط السياسي الشيعي على المالكي، وصعوبة كبرى في إيكال أمر التأليف إلى علاوي نتيجة اعتبارات عدة، وهذا الأمر يتطلب بالدرجة الأولى أن ييأس المالكي من تحقيق رغبته في العودة إلى المنصب الذي يشغله وان يقتنع علاوي بأن دون بلوغه رئاسة الحكومة صعوبات وعراقيل كبرى، لا تجعل الأمور في العراق تستقيم والعملية السياسية تستقر وتتواصل.

ثالثاً: ثمة معلومات تبرز بين الفنية والأخرى تظهر إن الاتصالات غير البعيدة عن الأضواء بين عدد من القوى الرئيسية، توصلت إلى تفاهم مبدئي على تقاسم الرئاسات الثلاث (الجمهورية، الوزراء والبرلمان) يقتضي بمنح الأكراد رئاسة الجمهورية مجدداً، فيما تعطى رئاسة الحكومة إلى الائتلافين الشيعيين، فيما يخصص للكتلة العراقية منصب رئاسة البرلمان،

تفاهم

وبالطبع هذا التفاهم ما زال في طور ولادته الأول، يحتاج بطبيعة الحال إلى مزيد من الوقت والمزيد من الاتصالات والتنازلات لكي يصير حقيقة واقعة يسلم بها جميع الأطراف المعنية، وبالتالي يشرعون بالعمل على استيلاد الحكومة ويقتضي أيضاً وأيضاً أضواء خضراء من عواصم دول الجوار التي تعتبر نفسها معنية بالشأن العراقي.

وفي كل الأحوال ثمة من يرى إن عملية ولادة الحكومة المنتظرة في بغداد قد قربت أكثر من أي وقت مضى، لاعتبارات عدة أبرزها:

× ان المصادقة على نتائج الانتخابات المتوقعة قريباً جداً سيدخل كل القوى السياسية المعنية في توقيتات ومواعيد دستورية لا مفر من الالتزام بها.

× لم يعد في حوزة طرفي النزاع على الحكومة أي المالكي وعلاوي، أي ورقة لم يلعبها أو أي رهان لم ينتظر نتيجة الرهان عليه، وبالتالي صار لزاماً عليهما التفكير جديا هذه المرة، في خفض سقف شروطهما. × لم يعد خافياً على أحد إن الكثير من الأطراف والقوى في العراق وفي خارجه تراهن على ضغط عامل الوقت واستنفاد الفرص والأوراق بغية اللجوء إلى الخيارات الأخرى، ومنها ولا ريب طرح أسماء لشخصيات جديدة لرئاسة الحكومة يمكن أن تكون هي صيغة الحل، خصوصاً بعدما باتت الأزمة بإقرار الجميع هي أزمة الاسم المقبل لرئاسة الحكومة. و مما لا شك فيه إن ثمة ضاغطاً آخر سيفرض نفسه تدريجياً، وهو التهديد الأمني الذي يشكله تنظيم (القاعدة) الذي في التباين الحاصل بين الساسة في بغداد الذي استغل فراغاً يمكن إن يملأه من خلال عمليات إرهابية متجددة، ومن خلال إعادة تنظيم نفسه، وتجديد قياداته بعد الضربات الكبرى التي كيلت إليه مؤخراً وأفقدته الصف الأول من قيادته.

من يبقى ومن يرحل ؟

تصوّرات بعد الانتخابات

السفير

هاني فحص

معَ الانتخابات العامة العراقية لأعضاء المجلس النيابي الأول على أساس الدستور الجديد (٢٠٠٦)، قلنا هذه بوابةٌ للعراق على العصر، والعصر يشهد تقليصَ وتقلصَ دور الدولة، وإن كان العراق... ومجمل البلاد العربية، قد وضعت في حيز زماني وحضاري وإداري سابق لظاهرة التقلص والتقليص التي هي فرع من أصل هو اكتمال تجربة الدول، الذي صار المجتمع المدني ضرورة شراكة لها في إدارة الشأن العام الذي فاض عن قدراتها التقليدية والمتجددة معاً... على ان فكرة المجتمع المدني او ضرورته لا تعني الذهاب الى توهم إمكان او جدوى إسقاط الدولة، بل تعني أن يتصدّى المجتمع منظماً ومنتظماً تحت سقف القانون، لموازاة الدولة وإكمالها والاعتراض عليها بشكل منظم، ومنعها من الاستقواء عليه، حتى لا تسقط بإسقاطه، والامتناع من الاستقواء عليها كي لا يسقط المجتمع بإسقاطها. وهذا يعني ضرورة ان يرتفع المجتمع الأهلي البسيط والعفوي الى مجتمع مدني منظم ومركب، اي ان يدخل الأهل في المدينة وضبط الخاص بالعام وإغناء العام بالخاص، ويصبح العلم والدين في خدمة المدينة ونظام قيمها، وتصبح المدينة في نظام حياة الجماعات وعلائقها... كل ذلك يقتضي حواراً داخل المجتمع... كان يحصل دائماً، وكانت الدولة (السلطة) تعطله داخل المجتمع وتعطله بينها وبين المجتمع... قد يجد بعضنا الأعذار للطبقة الحاكمة في العراق منذ اربع سنوات، في تقصيرها عن اتاحة الفرصة لبناء المجتمع المدني، في المسألة الامنية. لا بأس... ولكن الصعوبات الامنية هي سبب اضافي ونوعي لتسهيل وتعجيل بناء المجتمع المدني الذي به يتحقق الامن في الامن والاحتياط للمستقبل الامني. لا بأس... ولا داعي للجدل... ولكن هل لنا الآن ان نتمنى على الحكومة العتيدة ان لا تصادر «نوايات»المجتمع المدني؟ هل لنا ان نعلن معاً عزمنا على بناء الدولة من خلال بناء حزب الدولة الذي يتسع مدنياً للأحزاب وما دونها وما فوقها من مدنيات؟ مع الحذر من ان ينتج الحزب، اي حزب، دولة الحزب... والى دولة تعددية حذراً من عودة البطريرك حياً. أنا العبد الفقير الذي يغنى بوطنه ودولته ويغني لهما، خريج المدرسة الرسمية الحكومية، مكاننا او مصنعنا الاجتماعي والوطني والروحي والثقافي والتواصلي الامثل، في فترة كان التدين البسيط والعفوي غالبا على اهلي وقريتي مع قلة معرفتهم بتفاصيل الدين والشرع، كانوا على فطرتهم، يواظبون على عباداتهم بتواضع وهدوء وبساطة ومحبة، يزرعون الارض معاً ويتعلمون منها، لذلك نشأت وانا أرى الآخر مكملاً لإيماني... الآن في غياب الدولة التي نتذكرها في لبنان وننتظرها في العراق، ازدهرت المؤسسات الدينية المباركة وتوزعت على السياسة والاجتماع والتربية إضافة الى الشؤون المرجعية الحقيقية او المفتعلة، فازدهرت العصبية النابذة لأهل الاديان الاخرى والمذاهب الاخرى، والآخرين من الحساسية الاخرى في المذهب الواحد... ووصلت الآثار المدمرة والمشوهة الى براءة الاطفال لتغتالها، وأخرج الدين من محمولاته الانسانية الرحبة الى محمولات تؤدي في المحصلة الى إلغائه من نفوس وسلوكيات اهله، وهم يظنون انهم يحيونه ويحيون به. هلا اتفقنا على الدولة مشروعاً لجعل التحولات في المؤسسات الدينية أقدر على إنتاج الدين من الدين وبالدين، أو رعاية الدين لأنه دين؟

إيماناً بالله والانسان، لا سياسة تنتج تكفيراً للآخر وكفراً بالآخر لا يختلف كثيراً عن الكفر بالله... والعياذ بالله.

اتـــركـــوا لـــلـــحـــكـــومـــة حـــلّ مـــشـــاكـــلـــنـــا مـــع العراق...

الوطن AL-WATAN Newspaper

حسن علي كرم

كشف وزير التجارة العراقي الذي يزور الكويت اخيراً الى جريدة «الجريدة» حول ملابسات النزاع بين الخطوط الجوية الكويتية ونظيرتها الخطوط الجوية العراقية انه في اثناء اللقاء الذي جرى بين سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد والرئيس العراقي جلال طالباني لمس الجميع من قبل سمو الأمير حرصه على حل هذه المسألة حتى لا تكون سبباً لتعكير صفو العلاقات وقد أجاب مشكوراً على دفع ٣٠٠ مليون دولار بدلاً من ٥٠٠ مليون، ونجحت الحكومة العراقية في الحصول على موافقة من البرلمان العراقي على رصد المبلغ ضمن ميزانية اضافية على ميزانية الدولة. الا ان مجلس الأمة الكويتي رفض ذلك..!!

النزاع بين الخطوط الجوية الكويتية والخطوط العراقية على خلفية مطالبات مالية تدعيها الأولى على الأخيرة من جراء الاضرار والخسائر التي اصابت طائراتها ابان الغزو العراقي للكويت يأتي ضمن سلسلة مشاكل اوجدها الغزو الغاشم وما زالت تداعياتها مستمرة، ولا يبدو في وقت قريب سننتهي من هذه المشاكل حتى يلتفت البلدان الى قضايا التنمية والمشاريع المشتركة. ما دام هنا وهناك من يتعمد من المسؤولين لمقاصد سياسية او غير ذلك الى التصعيد والتأجيج وعرقلة الحلول، ولا أظن ان البلدين سيلتقيان على قلب واحد اذا لم تحل تلك المشاكل، فهناك أكبر من قضية النزاع بين الخطوط الكويتية والعراقية ما يزال يراوح مكانه كقضية الحدود على سبيل المثال وقضية المزارع الحدودية التي يتعمد للأسف الطرف الآخر جعلها مسمار جحا وقضية ارشيف دولة الكويت وقضية التعويضات بشكل عام.

وفي تصوري قضية النزاع بين الخطوط الكويتية والخطوط العراقية صارت أكثر تعقيدا بعد اعلان حل الخطوط العراقية واعلان إفلاسها، وهذا يعني ان النزاع انتقل من الخطوط العراقية الى الحكومة العراقية باعتبارها – اي الحكومة العراقية – الطرف القانوني المسؤول عن الخطوط العراقية، وهذا يعني ان الخطوط الكويتية ومعها الحكومة الكويتية دخلتا في مواجهة مباشرة مع الحكومة العراقية بدلاً من المواجهة بين المؤسستين. والسؤال هنا، لماذا عزلت تعويضات الخطوط الكويتية عن قضايا التعويضات التي فرضت على الدولة العراقية، وحملت على الخطوط العراقية، فالمؤسستان حكوميتان وتعود ملكيتهما ١٠٠٪ للدولة العراقية والدولة الكويتية، فلو تم تضمين تعويضات الخطوط الكويتية على التعويضات الخاصة بالدولة الكويتية بدلاً من تحميلها للخطوط العراقية ما كان قد استمر النزاع هذه السنوات الطويلة، ولما احتاج الى ان تلجأ الحكومة العراقية الى حل الخطوط العراقية وتصفية موجوداتها هرباً من الملاحقات القضائية للخطوط الكويتية!!

ان العلاقات بين الدول لا تقاس بالفلس او بالقرش ولا تقاس بالهوامش الصغيرة، ما دامت تتطلع الى بناء علاقة اكبر واعمق، من هنا في تصوري ينبغي ازالة الشكوك وتنقية القلوب، والقفز على الجراحات وآلام الماضي، والبحث عما يصفي النفوس وينقي القلوب فالكويت والعراق ليس لهما الا ان يرضخا للآخر بمعنى قبول الآخر، فهذا قدر البلدين ان يتعايشا معاً، وغير ذلك يصب في مصلحة طرف ثالث. ان على السياسيين وتحديداً نواب الأمة هنا في الكويت وهناك في بغداد عدم توظيف الخلافات بين البلدين للتكسب السياسي والتلميع المزيف.. فالقضايا العالقة بين الكويت والعراق ينبغي ألا تخرج عن إطارها الفني والقانوني، وهذا مكسب للعراق وللكويت، واما التسييس فتعطيل للحل.. واطالة للمعاناة. اتركوا للحكومتين حل القضايا العالقة بعيداً عن التدخلات وضغوط التسييس فالحكومتان اقدر على الحل واقدر على تحديد المصالح.

مكتب للخطوط الجوية العراقية في بغداد

الـــعـــراق والـــتـــدخـــل الخـــارجـــي

العرب أونلاين

حسام كنفاني

قد يكون ما قاله رئيس الوزراء العراقي الأسبق إياد علاوي عن التدخل الخارجي في بلاده من أطرف ما قيل في الآونة الأخيرة. علاوي الساعي إلى ترؤس الحكومة باعتباره رئيس الكتلة البرلمانية الأكبر، استنكر ما رأى أنه «صفقة أمريكية إيرانية» لتنصيب نوري المالكي مجدداً رئيساً للحكومة. وزاد على ذلك بأن «الشعب العراقي سيقف في مواجهة التدخل الخارجي».

هنا النقطة التي تستحق الدراسة في التصريح: فكرة «التدخل الخارجي». علاوي يبدو وكأنه يتحدث عن شيء طارئ في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ أي بعد الغزو الأمريكي لبلاد الرافدين التي وقعت كلها تحت الوصاية الأمريكية والدولية. يبدو أن رئيس ائتلاف «العراقية» صدّق فكرة السيادة والاستقلال والانتخابات الديمقراطية وكل ما هنالك من شعارات حملها الاستعمار الجديد معه إلى المناطق المحتلة، على غرار أفغانستان والعراق.

حين يتحدث علاوي عن التدخل الخارجي يتناسى أن بلاده لا تزال تحت الاحتلال. قد تكون المسميات اختلفت، فبدل قوات الاحتلال باتت القوات المتعددة الجنسيات، وبدل الوجود الأمريكي القسري، باتت هناك اتفاقية أمنية كتبها الأمريكيون وقبلها العراقيون..

تسميات لا تغيّر في واقع الحال شيئاً، وهو أن البلاد لا تزال تحت الوصاية الأمريكية التي كانت السبب أساساً في عودة علاوي نفسه إلى العراق وخوضه غمار الانتخابات.

فرئيس الوزراء الأسبق هو نتيجة مباشرة للتدخل الخارجي الذي يرفع سيف محاربته، بعدما رأى أن هذا التدخل لا يبدو أنه يصب في مصلحته. أكثر من ذلك، من المستحيل أن يكون علاوي غافلاً عن تحوّل الساحة العراقية إلى مسرح تدخلات خارجية متعددة الأوجه والأصول.

إيران تأتي في مقدمة هذه الدول، فالتأثير الإيراني على العراق، واضح للعيان ولا يمكن لأحد إنكاره، حتى وإن حاول رئيس الحكومة المنتهية ولايته نوري المالكي في مرحلة من المراحل الظهور وكأنه يواجه هذا التدخل، إلا أنه لا يلبث أن يعود إلى الرزوح تحت هذا التأثير، والبحث ربما عن تأثيرات أخرى في المحيط.

التأثيرات الأخرى أو التدخلات الأخرى في المحيط متعددة، تركيا وسوريا والسعودية هي أطراف أخرى فاعلة على الساحة العراقية، إذ لكل منها مصالح تسعى إلى الحفاظ عليها، وهي ترى الساحة العراقية مفتوحة على كل الاحتمالات.

التدخل الخارجي ليس شيئاً طارئاً على الساحة العراقية الجديدة، ودخول علاوي إلى المعترك السياسي في العراق جاء وكأنه قبول غير مباشر بهذا التدخل، وبالتالي الفعل ضده لا يكون بالمشاركة فيه.